

منظمة الصحة العالمية



م ت ١٠٣ / متنوعات / ٤
٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٩
EB103/DIV/4

المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة بعد المائة
البند ٥ من جدول الأعمال

مقدمة المدير العام للميزانية المقترحة ٢٠٠١ - ٢٠٠٠

السيد الرئيس، السادة أعضاء المجلس،

حد شكركم في المقدمة التي صدرت بها الميزانية عن النهج الذي اتبعناه في عملية وضع الميزانية عندما سلمت مهامي في تموز / يوليو.

ونحن نتطلع الآن إلى سماع آرائكم بهذا الصدد.

انني أنظر إلى هذه الدورة كنقطة بداية - لا نهاية - لعملية مناقشة الميزانية المعروضة عليكم وادخال التحسينات عليها - وهي عملية ستستمر إلى حين انعقاد جمعية الصحة العالمية. وكما أكدت لكم بالأمس فإن آراءكم وارشاداتكم واقتسامكم للمسؤولية كل ذلك يلقى من لدننا الكثير من الترحاب.

والقضية الأولى التي أود إثارتها تتعلق بموضوع الكفاءة.

فأنا أعلم من تجارب الماضي ضرورة التمسك بنظام صارم في وضع الميزانيات. وكان السبيل الذي اتبنته في هذا المجال على الدوام التركيز المتواصل على المكتسبات الناجمة عن الكفاءة، وهو السبيل الذي جئت به معى إلى منظمة الصحة العالمية.

فأنا لم أدفع مرة واحدة منذ بدأنا عملية وضع الميزانية عن ادخال زيادات فعلية على اشتراكات الدول الأعضاء. فأنا أدرك تماماً القيود التي تواجه الدول الأعضاء في ميزانياتها - ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط.

ومن حق الدول الأعضاء القول بأنه على منظمة الصحة العالمية الجديدة إثبات كفاءتها. فأنا على يقين من أننا سنحقق ذلك. وعندما نضع تقديرات تتعلق بزيادة المساهمات الطوعية فإن ذلك ينبع من إيماننا بأن لدينا نواتج قيمة نقدمها. ونحن على استعداد لتقبل الأحكام الموضوعية على ضوء الحقائق، وعلى استعداد - بل إننا نرغب - في الكد والجهد لتبوء موقع الريادة عن جدارة واستحقاق ولا تورع عن القول بأن باستطاعة المنظمة أن تستقطب قدرًا أكبر من المساهمات الطوعية.

أما النهج المتبع إزاء الاشتراكات المقدرة فيختلف عن ذلك بالطبع - فقد تناولنا موضوعها بصورة مختلفة ولم نطلب زيادتها - وكل ما نطلب هو تفادى انخفاضها.

لقد حاولنا في هذا المجال عرض النتائج المتوقعة بالجمع بين مصدرى الدخل - العادى والطوعي.

ولكم أن تتصوروا الصعوبات التي واجهتنا في تقدير دخلنا الطوعي على مدى فترة تصل إلى ثلاث سنوات مقبلة. وحتى الطرائق المتبعة في وضع هذه التقديرات مازالت في مرحلة مبكرة جداً، وخصوصاً في الأقاليم. وعليه فقد قررت بأنه علينا تحديد أهداف، تقوم على ما تعتبره كل منطقة أمراً ضروريًا لحسن سير العمل، بعد تعديلها وفقاً لما تشير التقييمات إلى أن باستطاعتنا بلوغه على صعيد الواقع.

وذلك على خلاف ما كان يحصل في الماضي إلا وهو عرض ما كان معروفاً وقت اعداد الميزانية دون سواه - والذي كان دوماً أقل مما تلقته المنظمة بالفعل - مما أدى إلى عدم مناقشة الموارد الخارجية عن الميزانية إلا عرضاً من قبل أجهزتنا الرئاسية. وقد أثار هذا النهج الجديد فعلاً الاهتمام والتلاش اللذين نحتاجهما ونرحب بهما.

عندما بدأنا عملية وضع الميزانية في الخريف الماضي، كان النهج التقليدي هو البقاء على أبواب الاعتماد التي تتضمنها الميزانية الحالية. لكن ذلك النهج كان قد ساد لفترة أطول مما ينبغي. لقد كان ذلك أهون السبل الممكن اتباعها. لكنني لم أقبل به، وطلبت إلى جميع المديرين التنفيذيين المضي قدماً في إجراء "استعراض الغروب" في كل دائرة بهدف الإفراج عن موارد بامكاننا تخصيصها عند ذلك للمحالات ذات الأولوية الأعلى. ولم تكن العملية سهلة بالمرة - لكننا استطعنا تحديد أكثر من ١٠ بالمائة من المخصصات القائمة في إطار الميزانية العادية - كان معظمها من مجال الادارة.

وبذا توفرت لنا فرصة لوضع صورة بيانية أوضح لميزانية الثنائية ٢٠٠١-٢٠٠٠ - وقد تم ابراز هذه التغييرات في نصوص الميزانية.

وستتابع الأخذ بهذا النهج ولن نتردد في تحويل أولوياتنا عندما يتضمن العالم المتغير ذلك. وكما قلت يوم الاثنين - سوف نتابع سعيها المتواصل لتحقيق مكاسب عن طريق الكفاءة والتتأكد من تحويل هذه المكاسب إلى الأنشطة.

لقد دأبت المنظمة على مدى سنوات على دراسة التدابير المؤدية إلى خفض النفقات، وتوفير المزيد من الأموال لتنفيذ أنشطتها. وبمقدورنا أن نجد في هذه الميزانية بداية هذا التحول إلى أعمال البرنامج الجوهري. لقد جرى نقل زهاء ٢٠ مليون دولار من الادارة العامة إلى الدوائر التقنية والبلدان.

وسوف نستعرض مجموعة واسعة من ممارساتنا الراهنة لنرى إذا كان من الأفضل أن نطبقها على نحو مختلف، أو أن نطبقها أصلاً. وسوف نقدم لكم تقارير متضمنة حول التقدم المحرز في هذا المضمار.

واسمحوا لي الآن بأن أعلق على قضية النمو الصافي الفعلي.

وأريد أن أكون صريحة بخصوص الطريقة التي أفهم بها هذه الفكرة. إذ لا علاقة للنمو الاسمي الصافي بالصفر، بل بالنقص دون سواه. ولا علاقة للنمو الصافي الفعلي بالنمو على الاطلاق، إنما بالبقاء على المستويات الحالية في عالم يواجه التضخم وأسعار الصرف التي لا تنفك تتقلب.

لقد شرح خولييو فرانك وكريس مري للمجلس يوم الاثنين كيف شهدت معظم البلدان زيادة هامة في انفاقها الصحي كجزء من الناتج المحلي الإجمالي. وقد نجح هذا العرض في وضع حقائق كثيرة نصب

أعيننا بخصوص أسباب ما يحدث في هذه البلدان، وهو يحدث في جميع فئات البلدان - لا في الميسورة منها فحسب - بل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أيضاً.

ويساور القلق الكثرين ازاء الطريقة التي ستتفق بها هذه الموارد لدى قيام البلدان باجراء اصلاحات معقدة في قطاعها الصحي - وهي تواجه الاعباء المزدوج للأمراض - وتواجهه تقدم سكانها في السن. وسوف يتغير على المنظمة، بالإضافة الى وظائفها التقنية والتقييسية المعتادة، أن تؤدي المشورة للبلدان بشأن استخدام الموارد الشحيلة، وكيفية تنظيم نظمها الصحية كي يتسعى لها تلبية الاحتياجات الحيوية - وبشأن تعميم أفضل الممارسات - والتأهب للتصدي لانتشار الأخطار الجديدة.

ان ذلك كله في رأيي ليس أكثر من المصلحة العامة العالمية.

وأتمنى لو اعتبرتم هذا النقاش بحثاً لكيفية رعايتها لهذه المصلحة العامة.

هذا هو نهجي . وعندما أدعوا إلى نمو صحي فعلي فانتي أفعل ذلك لأن الأرقام تبين لي أن ميزانية مصلحتنا العامة المشتركة كانت تتردى باطراد - من الناحية المالية - وترتدى بصورة أشد من ذلك فيما يتصل بالاحتياجات الناشئة.

لقد كان الأثر الاجمالي من حيث القيمة الفعلية قرابة ٢٠٪ على مدى عشر سنوات - وعلى أن أطلع للمستقبل وأطلب اليكم النظر في الاتجاه الواجب علينا اتخاذة في المستقبل.

وأخيراً اسمحوا لي بلاحظة بشأن المسألة.

ان سعينا لاستخدام الموارد الشحيلة على الوجه الأفضل يتبعه التزام أقوى بالمساءلة والشفافية. ويتعين أن تفسح الميزانية المقترحة وترتيبات تنفيذ البرنامج المجال لتبسيط تدفق الموارد، ونقل الموارد وأنماط الإنفاق بمتنه السهولة. والسبيل الرئيسي لبلوغ ذلك هو اقامة رابط أمن يربط بين الميزانية والهيكل التنظيمي.

بيد أن الأهم من هذا وذاك هو المساءلة عن النتائج. إننا نريد أن تصدر الأحكام بناء على عملنا وانتاجنا لا على مبالغ الأموال المتوفرة لنا فحسب. ويطلب ذلك وضع بيانات واضحة لا لبس فيها بالرسالة والأغراض المتداولة ووضع مؤشرات ملموسة، وقابلة للقياس حيثما أمكن ذلك، بالنجاح الذي يتم تحقيقه. لقد حاولنا ابراز ذلك في وثيقة الميزانية لكن الضرورة تتضمن بذلك المزيد من الجهد وستبذل كل جهد ممكن في هذا المضمار.

انني أرجو بالمساهمات البناءة التي قدمتها لجتنا من لجان المجلس الأسبوع الماضي. لقد طرحت عدداً من الأسئلة ويسرتنا الإجابة عليها جميعاً. ونحن نريد لهذا الحوار بيننا أن يتواصل - كي تشرح الهيكل الجديد وتحسن النهج المتبع ونلقي الضوء على كل ما هو غامض. لقد قلت للمديرين التنفيذيين ان أسئلتكم وارشاداتكم حواجز هامة لعملية الاصلاح.

وأنا على ثقة، سيدي الرئيس، من أننا سنحقق، بهذا النهج، النتيجة المرجوة في جمعية الصحة العالمية، النتيجة التي تضمن أماناً طريق المستقبل وتزود بالأمل كل من لديه توقعات متفائلة ومشروعة بنجاح منظمة الصحة العالمية في عملها.

وشكراً لكم.

= = =